

كيفية تفادي "جيل ضائع"

بقلم: خوسيه مانويل سالازار-كزيريناس، المدير التنفيذي لقسم الاستخدام، منظمة العمل الدولية

تصدّرت البطالة المتفشية بين الشباب إلى جانب الأزمة التي تعصف بمنطقة اليورو عناوين الأخبار خلال الأسابيع القليلة الماضية بحيث شكلت موضوع الساعة الذي تناوله كل من مؤتمر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي عُقد الخميس الماضي في باريس وسلسلة حلقات عرضتها قناة بي بي سي العالمية، بالإضافة إلى المسح الذي أجرته بي بي سي تحت عنوان "العالم يتحدّث" (The World Speaks) والذي اعتبر أن البطالة هي أسرع المخاوف العالمية تزايداً. في الواقع إن هذه المخاوف محقّة فالأرقام محبّطة وتدق ناقوس الخطر.

إن الشباب معرضين للبطالة بنسبة ثلاث مرات أكثر من البالغين. وبحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، إن 40% من مجموع العاطلين عن العمل في العالم، البالغ عددهم 200 مليون، أي ما يوازي 75 مليون هم من الشباب. وقد تخطى عدد العاطلين عن العمل في المملكة المتحدة المليون شخص للمرة الأولى منذ بدء حفظ السجلات الخاصة بهذه الشريحة في العام 1992. وفي إسبانيا، يستحوذ الشباب على نسبة 45% من العاطلين عن العمل.

لكن على الرغم من ارتفاع هذه الأرقام فهي لا تكشف سوى جزء من الواقع، فإذا أضفنا إليها التقديرات التي تشير إلى وجود 152 مليون شاب يعيشون على أقل من 1.25 دولار أميركي في اليوم، سيرتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة جداً إلى 225 مليون نسمة. مع الإشارة إلى أن هذا الرقم يساوي مجموع عدد سكان المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وكندا مجتمعة.

هذا ويزداد الوضع سوءاً. فخلال فترة الكساد، الشباب هم آخر من يتم توظيفه وأول من يتم طرده، وغالباً ما يعود السبب في ذلك إلى غياب الخبرة في مجال العمل.

وعلى مستوى الإنخراط في سوق العمل، يواجه الأشخاص المحظوظون الذين تمكنوا من ارتياد الجامعة صعوبة في الانتقال من الجامعة إلى العمل، إما بسبب عدم تطابق المهارات التي تعلموها مع أنواع فرص العمل المتاحة وإما نتيجة عدم تركيز مؤسسات التعليم والتدريب على المهارات القابلة للتوظيف كحل المشاكل والتعلم والتواصل. ففي الولايات المتحدة الأميركية مثلاً، ووفقاً للرابطة الوطنية للمصنعين، يعاني المصنعون من وجود 600,000 وظيفة شاغرة بسبب عدم توفر عمال ماهرين ومؤهلين.

وهذه لخسارة هائلة في الرأسمال البشري قد تترتب عنها تداعيات إجتماعية خطيرة. نحن في طور إعداد جيل مشوه يواجه مجموعة خطيرة من التحديات تشمل ارتفاع معدلات البطالة وهشاشة العمل وارتفاع

مستوى الركود في النشاطات في الدول المتقدمة واستمرار معدلات الفقر المرتفعة بين صفوف العمال في الدول النامية.

وفي ظل هذا الوضع السائد، ليس من المستغرب أن يكون الشباب غاضبون ومحبطون، وأن يؤدّوا دوراً محورياً وواضحاً في الإنتفاضات التي اندلعت هذه السنة تحت شعار التغيير.

إن الحكومات تكافح لتتمكن من معالجة هذه المشكلة. وعلى الرغم من أنه لا يوجد حلّ واحد يناسب الكل، هناك عدد من المكونات الأساسية التي تساهم في التوصل إلى حل مناسب.

أولاً، نحن بحاجة إلى استراتيجية كاملة متكاملة للنمو والوظائف، تتسم بأهداف واضحة خاصة بالإستثمار والنمو واستحداث فرص العمل. وفي الدول المتقدمة، يطرح هذا الوضع السؤال الجوهرى حول كيفية الإنتقال من انتعاش ضعيف إلى انتعاش قوي، عندما يتم فرض تدابير التقشف المالية التي تقوّد النمو في مناخ بات فيه المجال المتاح للتحفيز المالي ضيقاً ومحدوداً. في الدول النامية، يُعتبر النمو جزء من الحلول ولكن لا يزال على هذه الدول مواجهة تحديات بنيوية عديدة، كالتحول المنتج والتنويع وزيادة التنافسية وتقليص حجم الإقتصاد غير النظامي وتحقيق توازن جيد بين تشجيع الصادرات من جهة وتشجيع الأسواق المحلية والإقليمية من جهة أخرى.

أما المكون الأساسي الثاني فهو الإستثمار في جودة التعليم والتدريب وتحسين ارتباطهما بحاجات سوق العمل. إذ، علينا أن نعمل عن كثب مع القطاع الخاص للحد من عدم التطابق في المهارات. والأمر لا يتعلق فقط بالسياسات العامة، فمن المهم أن تبادر الشركات ومنظمات أصحاب العمل إلى التعاون مع مؤسسات التعليم والتدريب المهني، وذلك لضمان حصول الشباب خلال تعلمهم أو تدريبهم على فرصة تحقيق خبرة في العمل من خلال التدريب الداخلي والتدريب أثناء العمل وأنظمة أخرى.

وينطوي المكون الثالث على توفير مجموعة واسعة من الحوافز والخدمات كدعومات التوظيف ومنح التدريب وإعادة التدريب والخدمات التي تسهل الإنتقال إلى الوظائف كالتوجيه المهني على سبيل المثال والإتصالات الفعّالة مع المؤسسات وتقديم النصائح حول كيفية إعداد بيان السيرة وكيفية التصرف خلال المقابلات، الخ. هذا ويتعيّن علينا تعزيز الروح الريادية لدى الشباب.

أخيراً علينا تعزيز بناء الشراكات، فعلى كل من خدمات التوظيف العامة ووكالات التوظيف الخاصة، ومكاتب العمل والسلطات البلدية، والحكومات وأصحاب العمل والعمال، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تعمل جميعاً يداً واحدة.

وفي هذا الإطار، خصصت مؤسسة ماستركارد (The MasterCard Foundation) هذا الأسبوع 14.6 مليون دولار لبناء شراكة مع برنامج توظيف الشباب التابع لمنظمة العمل الدولية، تحت عنوان "العمل للشباب" (Work4Youth)، بهدف زيادة الوعي العالمي حول التحديات التي تواجه الشباب عند انتقالهم من التعليم إلى عالم العمل. ومن شأن هذه الشراكة أن تساعد منظمة العمل الدولية على دعم تحسين السياسات التي ترمي إلى مواجهة مشكلة البطالة بين الشباب في عدّة دول حول العالم.

لا شك في أن أزمة البطالة التي يعانيها الشباب حادة وخطرة، لكن الحل ليس مستعصياً. هؤلاء هم أولادنا. ومع أن شعار "أولادنا هم مستقبلنا" قد بات مبتذلاً، فهو لا يزال قائماً وصحيحاً. إنه لواجب علينا أن نضمن حصول أولادنا على فرص عادلة في عيش حياة لائقة. فالعالم عاجز، بكل ما للكلمة من معنى، عن تحمل أعباء "جيل ضائع".
